



وزارة المالية

دائرة الموازنة العامة

خطاب مشروع قانون الموازنة العامة
ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية
للسنة المالية 2020

وزير المالية
د. محمد العسوس

عمان

كانون اول 2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سعادة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن أتقدم لمجلسكم الكريم باسم الحكومة بمشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2020 اللذين جاءا ليتضمنا التوجهات الحكومية المستقبلية والرؤى المستشرية للاقتصاد الوطني وفق التوجيهات الملكية السامية والتي حرص صاحب المقام السامي على توجيهها للحكومة تكريساً لخدمة ابناء الوطن الغالي.

وأود أن أستهلّ خطابي هذا باستذكار كلمات مولاى صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم في خطاب العرش السامي لافتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة الثامن عشر حين قال "هي دورةٌ عاديةٌ في ظروفٍ استثنائيةٍ"، فما نحن نضعُ بين أيديكم اليوم موازنةً سنويةً مدركين تماماً للظروف التي يمر بها وطننا العزيز.

ولا أجد منبراً خيراً من هذا المنبر، وامام هذا الجمع الكريم من ممثلي أبناء الوطن العزيز بكافة أطرافه وفئاته، لكي اقول لكم بأننا لسنا مصغين فحسب بل معاشين للتحديات التي يعاني منها أفراد أسرتنا الأردنية الواحدة، وقد دأبنا على إعداد هذه الموازنة بما يعكس ولو الجزء اليسير من آمالنا وتطلعاتنا لمستقبل أفضل بإذن الله.



وزارة المالية
دائرة الموازنة العامة

سعادة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

إن مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين ايديكم هو مشروع وطني بامتياز، تتجلى فيه روح التعاون والتكامل والحوار الفعال بين السلطة التشريعية التي حرصت على أن تنقل مطالب أهلنا من كافة أنحاء الوطن، والقطاع الخاص الذي يعد الشريك الاستراتيجي في عملية التنمية، والسلطة التنفيذية التي عملت على ترجمة هذه المطالب لموازنة حقيقية وواقعية في ظل توجيهات صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم ورؤاه في توفير ما يستحقه أبنائنا من حياة كريمة فضلى. ولذلك، يجب علينا جميعا العمل باجتهاد وكفاءة لنتمكن من تحقيق تطلعات مواطنينا وتلبية احتياجاتهم وتحفيز طاقاتهم، من خلال بناء واقع جديد يحفز النمو، ويخلق الفرص لكل مواطن أردني طامح.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين،

لم يتسنى لأبنائنا وبناتنا على مدار عشرة أعوام خلت أن ينعموا بما كنا نطمح له من انعكاسٍ للنمو على مستوى معيشتهم دون التأثير بالظروف المحيطة بنا في المنطقة العربية والعالم. ولكن، وعلى الرغم من تتابع الصدمات والتباطؤ الحاد الذي يشهده الاقتصاد العالمي، إلا أن اقتصادنا الوطني، والحمدلله، أثبت منعته وقدرته على تقديم مثال يحتذى به في احتواء الأزمات، وقد



انعكس ذلك سلبيًا على مواردنا المالية وحملنا أعباء إضافية تقدر بتراكم نحو 12 مليار دينار كدين عام إضافي خلال العقد الماضي.

وإننا وسط هذا الجو الاقليمي المضطرب نقف وقفة تقاؤل وترقب ورهان. فالتقاؤل هو دوماً عنوان مسيرة الأردن رغم التحديات الصعبة، والترقب لان اقتصادنا بطبيعته منفتح على العالم يتأثر بما يدور حوله من متغيرات تلقي بظلالها على اقتصادنا الوطني، وأما الزهان فهو على أبناء وبنات هذا الوطن الأشم الذين لا تنضب طاقاتهم، وإمكانياتهم واعدة، ولا يعرف إبداعهم الحدود.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

نحن نعي تماما بأن هذه الإصلاحات المنشودة وغيرها من الخطط والبرامج سوف تُؤتي أكلها على المدى المتوسط والطويل، ونعلم يقيناً بأن التحدي الأكبر هو ما سيلمسه أبنائنا في المدى القصير. لقد أثبتنا كأردنيين صبرنا وتحملنا للظروف الاقتصادية الصعبة، وتعاملنا معها كجسد واحد اشتكت أطرافه من شبابنا المتعطلين عن العمل وأهلنا المنقلين بالهموم المعيشية فتداعت لهم أسرتنا الأردنية الواحدة. لذلك، فإنه لا سبيل لنا للتعافي إلا من خلال موازنة تستهدف الاستقرار المالي من خلال تحقيق النمو إن شاء الله.



وكخطوة اولى لبناء الثقة في هذه الموازنة، وتبديد المخاوف المبررة، فعلينا أن نوضح بشفافية الوضع الراهن بإيجابياته وسلبياته حتى ننتقل منه إلى مرتكزات إعداد موازنة العام القادم:

لقد نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من عام 2019 بما نسبته 1.9% ويقدر ان يبلغ نحو 2% لكامل عام 2019، وارتفع معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على نحو طفيف بلغ 0.3% خلال الشهر العشرة الاولى من عام 2019 مقارنة بارتفاع نسبته 4.5% لنفس الفترة من عام 2018، ويأتي ذلك في ضوء تلاشي أثر الاجراءات الحكومية المتخذة في بداية عام 2018 .

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فقد شهدت الصادرات نمواً يقدر بنحو 7.8% في الشهر التسعة الاولى من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، أما المستوردات فقد انخفضت بنسبة 5.3%، ويعزى هذ الانخفاض بشكل رئيسي لانخفاض أسعار النفط العالمية. وبالتالي، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 13.7% ليصل إلى 5.7 مليار دينار في الشهر التسعة الاولى من عام 2019 .

وفي سياق مماثل، فقد انخفض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بما نسبته 33% حيث بلغ نحو 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام 2019 مقابل



10.4% في عام 2018. وتشير البيانات خلال الشهور العشرة الاولى من عام 2019 الى نمو الدخل السياحي بنسبة 9.4% ليصل الى 4.9 مليار دولار، ونمو حوالات الاردنيين العاملين في الخارج بما نسبته 0.8% لتصل الى 3.1 مليار دولار، وارتفاع الاحتياطات من العملات الأجنبية لتصل إلى 14.1 مليار دولار لتغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لاكثر من سبعة شهور.

ولكن، وفي الوقت الذي تدعو فيه هذه المؤشرات للتفاؤل، فإنه لا يمكننا أن نتغاضى عن معدلات البطالة التي وصلت إلى 19.1% في الشهور التسعة الاولى من عام 2019 والتي أصبحت مصدر قلقٍ لكل بيتٍ اردنيٍّ وباتت مشكلةً تؤرقنا جميعاً، الامر الذي يؤكد على أهمية العمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد منها كي لا تهدد أمن مجتمعنا واستقراره.

وفي هذا المجال، أود أن أؤكد على ضرورة العمل على تمكين الشباب وتعزيز قدراتهم، واستغلال طاقاتهم وأفكارهم الريادية والابداعية، وتزويدهم بالمهارات والخبرات اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل. كما أشير هنا الى أنه لم يعد من المقبول استمرار تدني نسبة مشاركة المرأة في العمل على الرغم من أن نسب الالتحاق بالتعليم العالي للمرأة الأردنية يعد من أعلى النسب في المنطقة، فضلاً عن الطاقات الكبيرة والابداعية التي تتمتع بها المرأة الأردنية، مؤكداً هنا على أن مشاركة المرأة في العمل يعتبر مطلباً هاماً وأساسياً في عملية التنمية الشاملة،



الامر الذي يتطلب منا العمل على توفير بيئة عمل مواتية للمرأة وتوفير التسهيلات اللازمة ومعالجة المعوقات التي تقف عائقاً أمام قيامها بدورها التنموي المنشود.

وعلى صعيد المالية العامة، وعلى الرغم من بلوغ الإيرادات العامة 7.8 مليار دينار في عام 2019، إلا أنها كانت دون مستوى التقديرات، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التهرب الضريبي والجمركي، وتباطؤ النمو الاقتصادي.

وفي المقابل، فقد ارتفعت النفقات العامة بنسبة 5.5% في عام 2019، وذلك في ضوء ارتفاع النفقات الجارية بنسبة 4.6%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 13% فقط، وهو دون الطموح، الأمر الذي انعكس سلباً في عدم اكتمال بعض المشاريع لهذا العام.

وكمحصلة لذلك، بلغ عجز الموازنة العامة بعد المنح لعام 2019 ما نسبته 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.4% في العام 2018، ومن المتوقع أن يبلغ الدين العام في نهاية عام 2019 نحو 30.1 مليار دينار أي ما نسبته 97% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 94.4% في نهاية عام 2018.



وزارة المالية
دائرة الموازنة العامة

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

كما استعرضنا أبرز ملامح الاوضاع الاقتصادية والمالية في العام الحالي بشفافية، فإنه من الضروري أن نستعرض تفاصيل موازنة عام 2020 بشفافية تامة حتى يتمكن الجميع من متابعة سير تنفيذها، فنحن مساءلون عنها امام الله ثم امام الجميع من أبناء وطننا الغالي. وبهذا الخصوص، يجب أن أبدأ بالإجابة عن أبرز سؤال حول موازنة عام 2020 وهو: ما المختلف في هذه الموازنة عن سابقتها؟ وهذا ما سأجيب عنه بعرض أبرز الأهداف المرجو تحقيقها في عام 2020 والمخصصات المرصودة لتحقيق هذه الأهداف.

ان الحكومة تؤكد على سعيها ليكون مشروع موازنة عام 2020 المنطلق للمرحلة القادمة، ومستنداً إلى المحاور الثلاثة التي وجهنا إليها جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش وهي دولة القانون، ودولة الانتاج، ودولة التكافل والتي تسعى لبناء دولة الإنسان، مؤكداً على ان العمل استناداً الى هذه المحاور الثلاث يتطلب منا تعديل النهج الاقتصادي بما يفضي إلى الحد من الفقر والبطالة وضعف الاستثمار وارتفاع حجم المديونية، وتحسين الخدمات العامة في مختلف المجالات وفي مقدمتها خدمات الصحة والتعليم والنقل.



ولقد بنيت موازنة عام 2020 على تقديرات لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.2% ونمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنحو 4%. ولكن هذه التقديرات لا تكفي كأرقام مجردة، فالنمو يجب أن يؤدي إلى تنمية شاملة وحقيقية يلمسها كل فرد من أبناء الوطن. لذلك، فقد حرصنا على أن تكون هذه الموازنة خطاباً مباشراً لأبنائنا، ممثلين بمجلسكم الكريم، تصغي لمطالبهم وتستجيب لها بطريقة مؤسسية. ومن هذا المنطلق، فإن المرتكز الأساسي لهذه الموازنة هو الاستثمار في مواردنا البشرية لتمكينها وتعزيز قدرتها على المضي قدماً في بناء هذا الوطن. وقد أتى هذا الاستثمار على عدة أوجهٍ تظهرُ مخصصاتها في بنود النفقات العامة؛ وعلى النحو التالي:

أولاً، لقد كان من أهم أولوياتنا في هذه الموازنة أن نعكس ما تحاورنا به مع مجلسكم الكريم من مطالب أمهاتنا وأبائنا من المتقاعدين العسكريين والمدنيين الذين كان لهم الفضل في بناء هذا الوطن وإخواننا وأخواتنا العاملين في الجهازين العسكري والمدني الذين تحمّلوا عبء سنينٍ طوالت من الجهد وقلّة ذات اليد، ولم يزلوا يخدمون وطنهم الأبوي بكل ما أوتوا من وقتٍ وجهد، لذلك فقد جاءت هذه الموازنة بزيادة على رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين العسكري والمدني للمرة الأولى منذ سنوات، وذلك إضافةً إلى المبالغ التي تم رصدها للزيادات على رواتب إخواننا المعلمين والمتقاعدين العسكريين قبل عام 2010.



وأجد لزاماً هنا أن أشير الى انه تم زيادة المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية، درع الوطن وحافضة أمنه وتُرسه المنيع، لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.

ثانياً، كان لزاماً علينا تعزيز وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية وتحسين الإجراءات المتبعة لإيصال الدعم للمستفيدين من خلال زيادة المخصصات المرصودة لصندوق المعونة الوطنية/الدعم التكميلي، والحفاظ على دعم الخبز المقدم، وتوجيه بعض المخصصات لمشاريع اجتماعية مثل السكن الميسر، بالإضافة إلى معالجة بعض التشوّهات في تقديم المعالجات الطبية والدعم النقدي وغيرها من الإعفاءات وذلك لضمان عدالة وشفافية وصول الدعم لمستحقيه.

وفي ضوء ما تقدم، قدرت النفقات الجارية لعام 2020 بنحو 8,383 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بنحو 414 مليون دينار أو ما نسبته 5.2% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2019. ويشكل حجم رواتب الجهازين المدني والعسكري ورواتب المتقاعدين المدنيين والعسكريين في عام 2020 ما نسبته 65% من النفقات الجارية وما نسبته 56% من اجمالي النفقات العامة. وفي حال تم استثناء الزيادة في المخصصات المرصودة لزيادة رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري، فإن النفقات الجارية سترتفع فقط بما نسبته 2% عن عام 2019،



الأمر الذي يؤكد على نهج الحكومة في ضبط النفقات الجارية وترشيدها بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

ثالثاً، وقبل ان نتمكن من الحديث عن مخصصات جديدة لمشاريع جديدة، سيستوقفني الجميع للحديث عن دفع مستحقات المشاريع القائمة التي تقف عائقاً أمام السيولة في السوق، لذلك فقد حرصت الحكومة على تأمين المخصصات المالية لسداد جانب كبير من الالتزامات المالية والمتأخرات لتوفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص بما يفضي الى تحفيز النشاط الاقتصادي والحد من حدة التباطؤ الذي شهدته بعض القطاعات الاقتصادية.

كما تم رصد المخصصات اللازمة لإنهاء المشاريع القائمة ذات الأولوية لدى جميع أبناء الوطن وعلى رأسها "الطريق الصحراوي" الذي لا يزال يؤرقنا جميعاً، فنحن لن نقبل بعد الآن بأن يستمر خوف المواطن على حياته، لا قدر الله، بسبب التأخير في إنجاز هذا المشروع الوطني.

رابعاً، لنتمكن من تحقيق النمو المنشود، كان نتاج حواراتنا مع مجلسكم الكريم وممثلي القطاع الخاص بأنه لا بد لنا من الاستثمار في كمية ونوعية الخدمات العامة المقدمة لجميع أبناء شعبنا في قطاعات حيوية تصل لكافة المجتمعات المحلية والمحافظات مثل التعليم والصحة والسياحة مما سيعود بالنفع على الاقتصاد ككل. لذلك فقد تضمنت موازنة 2020



رصد مبلغ 1,425 مليون دينار للمشاريع الرأسمالية وبزيادة غير مسبوقه بنسبة 33% مقارنة بالعام الحالي، لترتفع حصتها من النفقات العامة الى نحو 15% مقابل 12% في عام 2019.

ولإيماننا بأهمية أن يوجه الإنفاق الرأسمالي لمشاريع ذات قيمة عالية ضمن أطر تشريعية سليمة، ولضمان فاعلية التنفيذ والتوظيف للنفقات الراسمالية التي تم تضمينها مبلغ 108 مليون دينار ضمن بند تم استحداثه لأول مرة لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص، فقد استبقنا هذا البند، بتقديم مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمجلسكم الكريم لمناقشته متضمناً تعديلات جوهرية على القانون الحالي، وذلك لتحفيز وتمكين القطاع الخاص من المشاركة بقوة في تنفيذ المشاريع الرأسمالية وليكون مساهماً بفعالية في عملية التنمية إلى جانب الحكومة، آمليين إقراره بما يناسب المصلحة الوطنية.

خامساً، لقد قمنا بدمج دائرة الشراء الموحد ودائرة اللوازم العامة، وتوحيد انظمة المشتريات البالغ عددها 56 نظام الى نظام واحد فقط، وذلك تطبيقاً لنظام المشتريات الحكومية الذي تم إقراره مؤخراً بهدف رفع كفاءة وشفافية الانفاق الحكومي، كما ستتخذ الحكومة إجراءات إضافية أعلنت عنها مسبقاً متعلقة بتعزيز الاصلاح الإداري من خلال ضم وإلغاء عدد من الهيئات والمؤسسات الحكومية، وإعادة هيكلة عدد من الوحدات الحكومية الأخرى.



سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ولضمان تنفيذ أبواب الإنفاق التي تم طرحها سابقاً، ومن مبدأ تعزيز الاعتماد على الذات، لا بد لنا من تحقيق إيرادات تتناسب مستوى الإنفاق المرصود.

وقبل أن أخوض في تفاصيل تقديرات الإيرادات، لا بد لنا من أن نعتزف بأن جميع أفراد شعبنا الأردني الأبى قد ضاقوا ذرعاً بالعبء الضريبي الذي شهد تصاعداً مضطرباً خلال السنوات السابقة. لذلك أود أن أؤكد على أنه لن يتم إحداث أي ضرائب جديدة أو أي زيادة على الضرائب الحالية في عام 2020 وسيتم التركيز على مكافحة التهرب الضريبي وتحسين الإدارة الضريبية لتحسين مستوى الإيرادات المحلية.

ولتطبيق هذا النهج الذي نؤمن به كمصدر رئيس لزيادة الإيرادات إضافة إلى النمو، لا بد لنا من ضمان عدالة الإيرادات الضريبية المتحققة عن طريق مكافحة التهرب الضريبي والجمركي. إن التقاعس في الحد من التهرب الضريبي والجمركي لا يقلل من الإيرادات المحلية وبالتالي القدرة على الاستثمار الحكومي فحسب، بل يعد جريمة بحق الوطن، وبحق الأفراد والشركات الملتزمة ضريبياً والتي من حقها علينا كسلطة تشريعية وتنفيذية أن نقوم باتخاذ كافة الإجراءات واستخدام كافة الوسائل القانونية المتاحة لضمان مبدأ سيادة وعدالة القانون على الجميع.



وبهذا الصدد، قامت الحكومة بإطلاق نظام الفوترة، وتسعى لتطبيق أنظمة أخرى مثل الدفع الإلكتروني وتسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية والضريبية لتقليل كلفة الإمتثال الضريبي وبالتالي تشجيعه، كما ستقوم الحكومة بتعزيز تطبيق العقوبات التي ينص عليها القانون في محاربة التهرب الضريبي والجمركي، وسنقوم بذلك بكل ما أوتينا من عزم وتصميم، لان مكافحة التهرب يعتبر واجباً وطنياً والتزاماً اخلاقياً.

وحول تقديرات الإيرادات العامة لعام 2020، فيتوقع أن تبلغ نحو 8,561 مليون دينار مقارنة مع 7,825 مليون دينار معاد تقديرها لعام 2019 بزيادة مقدارها 736 مليون دينار أو ما نسبته 9.4%.

حيث قدرت الإيرادات المحلية بحوالي 7,754 مليون دينار مسجلة نمواً عن مستواها لعام 2019 بنحو 733 مليون دينار أو ما نسبته 10.4%. وقد جاء هذا النمو كمحصلة لنمو الإيرادات الضريبية بنحو 853 مليون دينار أو ما نسبته 17.8% وتراجع الإيرادات غير الضريبية بنحو 120 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% في ضوء إعادة تصنيف الرسوم على المشتقات النفطية. وقد تضمن النمو في الإيرادات المحلية لعام 2020 الاخذ بعين الاعتبار نسبة النمو الاقتصادي المتوقع بالأسعار الجارية خلال العام القادم والبالغة 4.0%، إضافة الى الاثر المالي المترتب على اقرار قانون ضريبة الدخل الجديد وتحسين الادارة الضريبية،



وتضمن الرسوم على المشتقات النفطية ضمن ضريبة المبيعات لعكس العبء الضريبي الحقيقي على المواطن.

وفيما يتعلق بالمنح الخارجية، فقد قدرت في موازنة 2020 عند نفس مستواها في عام 2019 حيث بلغت نحو 807 مليون دينار.

وفي الحقيقة، فإن المنح الخارجية ما هي إلا ثمرةً للجهود الكبيرة والمتواصلة التي يبذلها صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله في حله وترحاله وعلى كافة الأصعدة العربية والدولية في إبراز دور الأردن كدولة آمنة ومعتدلة ومستقرة تنبذ العنف والتطرف، وسعي جلالة لوضع المجتمع الدولي بصورة التحديات التي تفرضها المستجدات الإقليمية على الإقتصاد الأردني.

لذلك فإني انتهز هذه المناسبة لاتقدم بالشكر والعرفان للدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي على تفهمها لاحتياجات ومتطلبات الاردن ودعمها له، آملا من المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته تجاه الأردن كمستضيف للاجئين وتوفير التمويل اللازم لخطة الاستجابة لتمكين الأردن من الاستمرار بدوره الإنساني.



كما اتقدم بعظيم الامتنان والتقدير للأخوة الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة على الدعم الكريم الذي قدمته للاردن والمنبثق عن تعهدات قمة مكة لتمكينه من مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية التي يواجهها، بما يعكس متانة العلاقات الاخوية التي تربط الاردن بالدول الشقيقة.

كما اود في في هذا الخصوص الاشارة الى الدور الايجابي والفعال لمؤتمر لندن ومخرجاته والتي عكست اهتمام المجتمع الدولي والدول والمؤسسات المانحة بدعم الاردن وتعزيز استقراره، وضمان استمراره في تحقيق النمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات وايجاد فرص العمل.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين ،

ليس كافياً ان نسعى لتحقيق النمو، بل يجب علينا السعي لاستدامته لضمان خلق فرص العمل وتعزيز الثقة باقتصادنا الوطني. لذلك، وجب علينا الانتقال من العشوائية في منح إعفاءات ضريبية لقطاعات او استثمارات محددة دون غيرها والتي لا تحقق العدالة في توزيع العبء الضريبي، إلى نهج قائم على خلق بيئة محفزة للاستثمار والصادرات من خلال تقليل الكلف التشغيلية وتعزيز العوائد الاستثمارية، واتخاذ الاجراءات التي من شأنها تقليل كلفة الطاقة والعقار والعمالة والتمويل. ولحل مشكلة عدم استقرار التشريعات النازمة للأعمال والتي تحمّل



الشركات مخاطر واعباء إضافية، ومن خلال مراجعة الحكومة لما يؤرق القطاع الخاص من عدم الاستقرار في التشريعات التي لها علاقة بالاستثمار، فقد قامت الحكومة بإصدار قرار يقضي بتثبيت الحوافز التي تم منحها للشركات بموجب حزم التحفيز التي اصدرتها الحكومة في الشهر الماضي لمدة 10 سنوات بما يصب في مصلحة هذه الشركات، الامر الذي يساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وتذليل العقبات التي تحول دون تدفق الاستثمار. ويحسن بنا الإشارة الى التقدم الكبير الذي حققه الاردن وفق تقييم البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال، حيث كان ضمن افضل ثلاث دول في العالم حققت تحسناً في إصلاحات سهولة ممارسة الاعمال، مسجلاً أعلى قفزة في تاريخ المملكة منذ إطلاق التقرير، وليعكس التقدم في استقرار البيئة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار وتحفيز الشركات وتعزيز حقوق الملكية.

وستعمل الحكومة على متابعة اجراءات ضبط وتنظيم سوق العمل ومعالجة الإختلالات والتشوهات في بعض جوانبه، والتوسع في الاعتماد على التقنيات ووسائل التكنولوجيا الحديثة في النظام التربوي وفقاً للاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى إصدار التشريعات التي سهلت مشاركة النساء في العمل مثل إجازات الأمومة والأبوة وتوفير الحضانات، وغيرها من التوجهات والاجراءات والتشريعات التي يعكسها مشروع قانون الموازنة

لعام 2020.



وزارة المالية
دائرة الموازنة العامة

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

كما أدت الظروف الاقتصادية إلى تراكم الدين العام على مدى عشر سنوات مضت، فإنه ليس من المنطقي أن نتوقع أن تحل مشكلة الدين العام بين ليلة وضحاها. إن فوائد الدين العام تشكل نسبة كبيرة من نفقاتنا الجارية والتي يشكل استمرار نموها بوتيرة متسارعة تهديداً حقيقياً لاستدامة المالية العامة.

لقد بلغ اجمالي الدين العام للحكومة المركزية نحو 30.1 مليار دينار او ما نسبته 97% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2019. وتجدر الاشارة الى أن المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف الائتماني في تقييمها للإستقرار المالي والتصنيف الائتماني للأردن اعتمدت على اساس تعريف الحكومة العامة، حيث بلغت نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي نحو 76.2% كما أشار إليه تقرير وكالة ستاندرد اند بورز الأخير لعام 2019.

وعليه، فلا بديل عن اتخاذ إجراءات لتخفيض نسبة دين الحكومة المركزية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمكن أن يتحقق إما بخفض الدين العام او زيادة الناتج المحلي الإجمالي.



فعلى الرغم من كون الدين العام نتيجة تراكمات سابقة لأزمات متتالية، فإن الناتج المحلي الإجمالي هو ما يمكننا العمل على زيادته من خلال زيادة الصادرات والاستثمارات المحلية والخارجية. لذلك، ولأجل الحد من نمو خدمة الدين، يجب أن ينصب تركيزنا على ما يمكننا تحقيقه بأيدينا عبر النمو وتعزيز منعة الاقتصاد الوطني في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي.

ان موازنة عام 2020 التي بين ايديكم اليوم، وان كانت بالارقام المطلقة أعلى من سابقتها، الا انها تعتبر موازنة واقعية لم تتضمن أي اجراء تجميلي لاطهار العجز أقل من مستواه الحقيقي الذي تم اعتماده، والذي نسعى في السنوات اللاحقة لضبطه وتخفيضه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. وقد توخت الحكومة الواقعية في تقدير الايرادات والنفقات وإظهار الوضع المالي للخزينة على حقيقته، وذلك من باب التحوط في التخطيط المالي حتى لا نضطر ان نلجأ لاجراءات عشوائية تضر بالاقتصاد الوطني حتى وان ادت الى زيادة الايرادات. وقد بلغ العجز بعد المنح في موازنة عام 2019 حوالي 1,215 مليون دينار، وهذا العجز مماثل تقريباً للعجز في موازنة عام 2020 والمقدر بنحو 1,247 مليون دينار.

وقد نجحنا في موازنة 2020 بتقليل العجز الاولي، وهو المقياس الحقيقي المستخدم اقتصادياً لانه يعكس قدرة الحكومة الحقيقية على السيطرة على العجز، ويمثل الفرق بين الإيرادات المحلية والنفقات - باستثناء الفوائد -، حيث تراجع من ما نسبته 3.1% في إعادة التقدير لعام



2019 إلى 2.3% في عام 2020، بالرغم من ان موازنة عام 2020 عكست الزيادة في مخصصات الرواتب والمعونة الوطنية وزيادة النفقات الرأسمالية وعدم رفع الضرائب، وهذا يعكس الجهد الذي قامت به الحكومة لضبط الانفاق العام وايقاف الهدر. وهذا مؤشر إيجابي على المنحى الذي تأخذنا به موازنة 2020 كخطوة أولى نحو التحسن في استدامة المالية العامة المتمثلة بتغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أما فيما يتعلق بتقديرات مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2020 فكانت على النحو التالي:

أولاً: قدر إجمالي الإيرادات للوحدات الحكومية لعام 2020 بنحو 1,302 مليون دينار مقابل 1,342 مليون دينار معاد تقديره في عام 2019، وقد شكل الدعم الحكومي في عام 2020 من هذه الإيرادات حوالي 28 مليون دينار فيما شكلت المنح الخارجية نحو 70 مليون دينار.

ثانياً: قدر إجمالي النفقات للوحدات الحكومية في عام 2020 بنحو 1,564 مليون دينار موزعاً بواقع 1,068 مليون دينار للنفقات الجارية و496 مليون دينار للنفقات الرأسمالية، وذلك مقارنة مع إجمالي نفقات بلغ 1,431 مليون دينار معاد تقديره لعام 2019،



وبذلك يبلغ الارتفاع المسجل في إجمالي النفقات لعام 2020 حوالي 133 مليون دينار أو ما نسبته 9.3% عن مستواه المعاد تقديره في عام 2019. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 78 مليون دينار أو ما نسبته 8% وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار 55 مليون دينار أو ما نسبته 12.5%.

وترتيباً على ما تقدم، قدر صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام 2020 بحوالي 262 مليون دينار مقابل 89 مليون دينار معاد تقديره في عام 2019. وإذا ما تم استبعاد عجز كل من سلطة المياه وشركة الكهرباء الوطنية المقدر بنحو 376 مليون دينار فإن صافي العجز يتحول إلى وفر مقداره 114 مليون دينار.

سعادة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

لقد ارتأت الحكومة بعد انتهاء المراجعة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الموقع مع صندوق النقد الدولي تمديد هذا البرنامج حتى شهر اذار من عام 2020 وقد بدأنا بمباحثات مع الصندوق للتوصل إلى برنامج جديد يهدف الى دعم جهود الأردن لتحقيق زيادة في معدلات النمو من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية في بعض القطاعات الاقتصادية بهدف رفع نسب النمو وخلق الوظائف، والحصول على المنح والقروض الميسرة بهدف تخفيض خدمة الدين العام، وتمكين الحكومة من زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.



ولمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن وإعادة التوازن للمالية العامة وإزالة الاختلالات فيها، ولتحقيق كفاءة أكبر في إنفاق المال العام ووقف الهدر، ولضبط عجز الموازنة والمديونية، فسوف تعمل الحكومة على الإعداد لبرنامج وطني للإصلاح المالي والاقتصادي.

ولأن المحاور الثلاث وهي دولة القانون، ودولة الانتاج، ودولة التكافل مرتبطة بعضها ببعض، فإن الإطار الوطني سيتقاطع حتماً مع أولويات دولة التكافل ودولة القانون ولكن هذا التقاطع سيكون مكملاً للواحد للآخر وليس متعارضاً معه. إذ أن تحسين الواقع الاقتصادي وزيادة كفاءة الانفاق سينعكس بالضرورة على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين التي يوليها المواطنون أهمية كبرى.

كما يرتبط الإطار الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي بمحور دولة القانون من خلال ضمان الالتزام بسيادة القانون، ومنع التجاوزات التي تتم كحالات التهرب الضريبي، بالإضافة الى تكريس العدالة ومبدأ تساوي الفرص وحماية الاستثمار وغيرها.

وأؤكد في هذا الخصوص على ان البرنامج الوطني سيكون برنامجاً أردنياً خالصاً يتم تصميمه بأيدٍ اردنيةٍ بحتة، ونتاجاً لحوارٍ وتوافقٍ داخليٍ ونابعٍ من ثقةٍ تامةٍ بقدرتنا على تحديد أولوياتنا الوطنية للمرحلة القادمة. وأؤكد هنا على ان العلاقة مع صندوق النقد الدولي علاقة استشارية تشاركية تهدف للوصول الى تفاهات تضمن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وقد وجدنا تفاعلاً



ايجابياً من الصندوق مع البرنامج الوطني. وسنكون واضحين، على انه لا رفع للضرائب، ولا بديل عن تحسين الواقع المعيشي للمواطن وتوجيه نسب البطالة نحو الانخفاض في ظل الحفاظ على قدسية الاستقرار المالي.

سعادة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

إن الاردن لا يعيش بمعزل عن العالم، وقد مرّ الاردنُ عبرَ تاريخه بظروفٍ عصيبةٍ وخرج منها وقد اشتدَّ عوده ولم يضعفْ او يستسلم، وبقي الأردن ثابتاً في مواقفه إزاء ما يحصل حوله، وبقي الاردنيون متحدون دفاعاً عن هذه المواقف. وحيث أن هذه الوحدة هي مصدر فخر لنا جميعاً، يجب أن تتسم جهودنا الوطنية بما فيها هذه الموازنة بذات الوحدة والشمول بحيث تتعدى البيانات المالية إلى ان تكون خطة سياسية واقتصادية واجتماعية لجميع أطياف المجتمع.

نحن نعي تماماً بأن موازنة عامٍ واحدٍ قد لا تكفي للحد من آثار جميع التحديات الاقتصادية التي عصفت بالاردن خلال العقد الماضي، والتي ادت لتخفيض الانفاق واتخاذ اجراءات مالية صعبة ورفع العبء الضريبي والمعيشي على المواطنين.

ولكن، وكما قال جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم "باتت الإصلاحات الأصعب خلفنا والمستقبل الواعد امامنا"، فإنه يتحتم علينا جميعاً اتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح، تضمن لأبنائنا وبناتنا استثماراً أفضل في تعليمهم، وإخواننا موردي الخدمات الحكومية باستلام



المتأخرات التي ينتظرونها بفرغ الصبر لدفع رواتب عمالهم ورفع استثماراتهم، ولأخواتنا من الأمهات سهولة الوصول للعمل من خلال توفير حضاناتٍ لأطفالهن ووسائل نقل عامة. إننا لا ننظر الى الموازنة كأرقامٍ مجردة، بل بعينِ الأملِ ومستقبلٍ واعدٍ للأردنيين الباحثين عن عمل، ونسعى لان تكون هذه الموازنة اللبنة الأولى لاستعادة الثقة بين الحكومة والمواطن، وتوطيد التعاون المثمر والبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مبتغين بذلك رفعة الوطن وخدمة المواطن.

إن الحكومة إذ تضع امام مجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2020 والتي هي إحدى الخطوات بالاتجاه الصحيح لكونها واقعية وحقيقية تلبي احتياجاتنا الوطنية لدفع عجلة النمو الشامل والمستدام المؤدي لخلق الوظائف، فاننا لعلى ثقةٍ كبيرةٍ بان التعاون والتكامل مع مجلسكم الكريم سيمكننا من تحقيق تطلعاتنا وطموحاتنا والسير في تحقيق ما نصبو اليه من حياة كريمة للمواطن الاردني في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير المالية

د. محمد العسوس